



كوت ماری عراق
داد کای بالائی نوێکەڵای

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
عدد: ٦٩/٢٠١٢/٢٠١٢

تخلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢٦ برئاسة القاضي السيد محمد الموسوي وعضوية كل من السادة القضاة المروان محمد السلي وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بيان ومحمد صائب الظفيري وعبود صالح التميمي وميثاقيل شمشون فهد كوراكيس وحسين أبو الحسن المائتوني بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

- التعيز - المدعي - /هيثم محمود يوسف وكهله المحامي محمد جاسم الجبوري -
- المعيز عليه - المدعي عليه - / وزير الدفاع / إضافة لوظيفته وكهله الموقوف الحرفلي عبد الكريم نجيب .
- الشخص الثالث / القائد العام للقوات المسلحة / إضافة لوظيفته وكهله الموقوف الحرفلي احمد خنجر عك .

الاعتاد

انه المدعي (المعيز) بواسطة وكهله أمام محكمة القضاء الإداري بأنه سبق وان اصدر المدعي عليه وزير الدفاع /إضافة لوظيفته قراراً بإحالة (المعيز) الملازم اول مهندس (هيثم محمود صابز) على التقاعد وحسب كتاب امانة سر العام العدد (٨٨٨٢/٣٧/٢٧) فسي ٢٠١٠/٩/٢٩ وذلك أوشر لدى الوزارة بان المدعي لديه علاقة وتعامل مع العناصر الإدارية في منطقة سقاه عرب جبور وعلى أثرها اصدر الأمر التديواني المرقم (٢١٢) فسي ٢٠١٠/٩/١٧ بالموافقة على إحالة (المدعي) على التقاعد . تقدم المدعي لدى المدعي عليه بتاريخ ٢٠١٠/٩/٣٠ والوارد تاريخه في محضر جلسة يوم ٢٠١١/١٢/١٢ ولم يبت بتقلمه . تقدم المدعي دعواه بتاريخ ٢٠١٠/١٢/١٥ طلباً بإنهاء القرار المرقم (أ/٨٨٨٧/٣٧/٢٧) فسي ٢٠١٠/٩/٩ وإخلته الى الخدمة الصغرية فونه شاب في مقبيل العمر ولديه الطموح في كسلة مشواره في خدمة الوطن . ونتيجة للمراجعة الضرورية العتبية وإخفاق القائد العام للقوات المسلحة /إضافة لوظيفته شخصاً ثالثاً في الدعوى فضلاً للخصومة التي جالت المدعي عليه . أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١١/١٢/٢٦ وبعد استشارة ٦٦٠ قضاء إداري/٢٠١٠ حكماً يقضي برد دعوى المدعي ذلك ان دعواه قائمة على أساس غير قانوني . طعن المعيز بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بالاحتسب التمييزية المؤرخة فسي ٢٠١٢/٩/٦٩ طلباً بفضله للأسباب الواردة فيها.

كوٲ ماري عيراق
داد كائي بالآي ئوبكٲحادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
العدد: ١٩/العدلية/تعمير/٢٠١٢

القرار

كدي التفق والمداونة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان تطعن التمييزي مقدم ضمن السدة القانونية لمرر قبوله تسفلاً ولندي عطف النظر على الحكم المعيز وجد انه صحيح وموافق للقانون لأشباب الواردة فيه ذلك لان التمييز (المدعي) أقام الدعوى معترضاً على ما مؤخر ضده بان (الديه علاقة وتعامل مع العناصر الإرهابية في منطقة سقاه في غرب جوار ويتحرك بحرية) ونتيجة لذلك أُحيل على التقاعد. كما ان المدعي المذكور نكلم من هذه التوصية المرفوعة ضده . وحيث ان التوصية المذكورة لا ترقى الى القرار الاتاري . لذلك تكون فاقده اسدها القانوني فكان قرار محكمة القضاء الاتاري المطعون فيه بررد الدعوى . وعليه لمرر تصديق الحكم المعيز ورد الاعتراضات التمييزية وتحويل المعيز رسم التمييز وهدر القرار بالاقبال في ٢٩/٢/٢٠١٢.

منحت المصدود

رئيس المحكمة الاتحادية العليا